تحسين حلبي

واشنطن وإعادة إنتاج داعش

أعلن وزير الخارجية الأميركي توني بلينكن قبل أيام أن «القتال ضد داعش لم ينته بعد»، ويتساءل أي مواطن في هذه المنطقة هل قامت الولايات المتحدة حقاً بالقتال ضد مجموعات القاعدة ومسمياتها مثل داعش والنصرة، أم إنها قدمت لها طرق الانتشار في شمال سورية وحدود العراق منذ بداية الحرب على سورية عام ٢٠١١ لبناء قواعد الإرهاب فيها واحتلال الموصل والرقة ومناطق في شرق سورية وتوظيفها لإسقاط الحكم في سورية وشن حرب على المقاومة العراقية وعلى القوات الروسية في عام ٢٠١٥؟!

يبدو أن المقصود ما يعلنه بلينكن هو إعادة إحياء بقايا مجموعات داعش والنصرة وتوظيفهما من جديد بعد الهزيمة التي مُني بها المخطط الأميركي في العقد الماضي على يد الجيش العربي السوري وحلفائه على المستويين الإقليمي والدولي.

وربما يصبح السؤال هنا هو: من الذي كان داعش يشن عملياته الإرهابية ضده منذ إنشائه؟ أليس ضد سورية وأطراف محور المقاومة في العراق ولبنان؟ وكذلك في مصر وليبيا وكل هذه الدول تخلصت من هذه المجموعات على اختلاف مسمياتها وانتصرت عليها وبدأنا نشهد الآن عودة دول عربية كثيرة إلى سورية وإيران ووضع مشروعات التعاون والأخوة بين الدول العربية كلها، كما بدأنا نشهد أيضاً تعاوناً دولياً بين دول الخليج والصين وروسيا وبشكل لا يسر السياسة الأميركية وأهدافها في المنطقة بعد أن تبين للجميع أن الإدارة الأميركية هي التي كانت معنية بإيجاد النزاعات بين دول المنطقة لمصلحة الكيان الإسرائيلي والمحافظة على هيمنتها، فخلال ساعات قليلة تمكنت الرياض من طي كل خلافاتها مع طهران ودمشق بوساطة صينية وأمام الأمين العاضية لإدارة الرئيس الأميركي جو بايدين التي كانت تسعى لإشعال حروب بين دول المنطقة بعضها بعضاً وتمكنت معظم دول المنطقة بمبادراتها ولمصلحة شعوبها من شق طريق الانفتاح فيما بينها وتقويت الفرصة على واشنطن وتل أبيب.

من المستغرب أن ينشر موقع وزارة الخارجية الأميركية في ٢٣ آذار الماضي بيانا ما يسمى «انتصار الحلف الدولي بقيادة الولايات المتحدة على داعش في المنطقة»، رغم أن العالم كله كان يرى أن الولايات المتحدة هي التي سمحت لمجموعات داعش بالانتشار في شمال سورية والعراق واحتلال الرقة والموصل وأراض أخرى، ولم تعترف واشنطن حتى الآن بتحرير المقاومة العراقية والجيش العراقي للموصل، فكيف ستعترف بانتصار سورية على داعش وتحريرها لأجزاء كبيرة من أراضيها التي احتلها داعش؟

منظمة العفو الدولية «أمنستي» نشرت في ١٢ كانون الثاني عام ٢٠١٨ تقريراً بقلم أوليفر سبراغ المسؤول عن برنامج جمع المعلومات عن تسليح داعش، جاء فيه أن «بريطانيا والولايات المتحدة وألمانيا وفرنسا كانت تزود كل المجموعات المعادية لسورية بكميات كبيرة من الأسلحة واستخدم داعش هذه الأسلحة في انتشاره واحتلاله».

وفي ٢٤ أيار الماضي أكد رئيس المخابرات الروسية سيرجي ناريسكين أن الولايات المتحدة «تقوم بتدريب عناصر كثيرة من داعش في قاعدة التنف في الأراضي السورية المحاذية للعراق والأردن من أجل استخدامها ضد القوات الروسية والسورية وبهدف تخريب الانفتاح الذي تحقق بين طهران والرياض وسورية ولمنع تعزيز علاقات سورية بالعراق»، وهذا يدل على أن تحذير بلينكن من «عودة داعش» لن يكون سوى مقدمة لإعادة توظيف داعش جديد على يد الوحدات العسكرية الأميركية التي تتمركز كقوة احتلال في شمال شرق سورية وبخاصة في منطقة التنف وهذا ما تفعله واشنطن حين تقوم بتدريب مجموعات من بقايا داعش وكذلك مجموعات من ميليشيات «قوات سورية الديمقراطية – قسد» للعودة لاستخدامها ضد الجيشين السوري والروسي في الشمال، كما أن واشنطن بدأت تلجأ إلى تجنيد عناصر داعش المعتقلين في معسكراتها لإعادة استخدامهم، ففي ٢٠ / ١٢ / ٢٠٢٢ كشفت صحيفة «نيويورك تايمز» الأميركية أن الوحدات الأميركية كانت قد اعتقلت عدداً من كوادر وقادة داعش في شمال شرق سورية وهذا يعني بوضوح أنها تقوم بجمع ما يمكن منهم لكي تتولى إعادة توجيههم مرة أخرى ضد العدو المشترك الجيش السوري وحلفائه.

لا أحد يمكن أن يشك بأن قادة عسكريين كثيرين من بقايا داعش أصبحوا تحت إدارة سرية للوحدات العسكرية الأميركية ويجري إعدادهم لشن العمليات ضد الجيش السوري وحلفائه كجزء من خطة أميركية يتم وضعها بالتنسيق مع «قسد» لتوسيع إطار المجموعات الإرهابية المسلحة التي يراد منها توجيه عمليات ضد سورية والعراق، لكنه من المؤكد أيضاً أن تتوحد العمليات المشتركة السورية والعراقية بمشاركة بقية الحلفاء ضد ما يعد لشعوب المنطقة كلها، وستظل كفة ميزان القوى في شمال سورية وحدود العراق راجحة لمصلحة هذه الأطراف.

بعد رفض دول عديدة استلام مواطنيها المعتجزين من التنظيم

«الإدارة الذاتية» الكردية غير المعترف بها تعلن عزمها بمحاكمة مسلحي داعش الأجانب!

أعلنت ما يسمى «الإدارة الذاتية» الكردية في شمال شرق سورية أمس عن عزمها على بدء محاكمة مسلحي تنظيم داعش الإرهابي الأجانب المحتجزين لديها، بما يتوافق مع «القوانين الدولية والمحلية الخاصة بالإرهاب».

وقالت «الإدارة» المدعومة من الاحتلال الأميركي وتسيطر على أجزاء واسعة من شمال وشمال شرق سورية بدعم منه، في بيان نشرته عبر حسابها في «فيسبوك»: إن القرار جاء «بسبب عدم تلبية المجتمع الدولي لنداءات ومناشدات الإدارة الذاتية للدول لاستلام مواطنيها من التنظيم».

وأضافت تلك الإدارة غير المعترف بها محلياً ولا دولياً أنها ستقدم «عناصر داعش من الأجانب المحتجزين لديها إلى محاكمات علنية وعادلة وشفافة، بما يتوافق مع القوانين الدولية والمحلية الخاصة بالإرهاب، وبما يحفظ حقوق المدعين من الضحايا وأفراد أسرهم»، وفق تعبيرها.

وأشارت إلى أن محاكمة مسلحي داعش «لا تعني عدولها عن رأيها بضرورة إنشاء محكمة دولية، أو محكمة ذات طابع دولي خاص يطلق الدواعش»، ودعت ما يسمى «التحالف الدولي» والأمم المتحدة والمنظمات الحقوقية الدولية المعنية، والمحلية «للانخراط بشكل إيجابي والحضور وتقديم الدعم خلال جميع مراحل المحاكمات».

وذكرت «الإدارة» أن ذراعها المسلحة ميليشيات «قوات سورية الديمقراطية- قسد» اعتقلت أكثر من ١٠ آلاف مسلح من داعش من منطقة الباغوز بريف دير الزور آخر معاقل التنظيم في سورية، وأنهم «قابعون الآن في مراكز الاحتجاز التابعة لها»، مشيرة إلى أن عشرات الآلاف من أفراد أسرهم، أغلبيتهم أطفال ونساء، يقيمون في مخيمات شمال شرق سورية.

وأوضحت أن ما يقرب من ١٥ ألف مسلح من «قسد» قُتلوا خلال المعارك ضد داعش خلال السنوات الماضية، فيما جُرح ما يزيد على ٢٥ ألفاً آخرين.

وسبق أن ذكرت «قسد» أن استجابة الدول التي لديها رعايا في مخيمي «الهول» و«الربيع» شمال شرق سورية، بطيئة للغاية، ولا تتناسب مع حجم وخطورة أبناء أطفال مسلحي تنظيم داعش يعيشون في بيئات الاحتجاز الحالية.

من جهة ثانية، وبعد يومين من خطف ما يسمى «الشبيبة الثورية» التابعة لـ«قسد» ليلة، تم العثور على جثة كوردية مرمية في الحقول بريف الحسكة، وفق موقع «باسنيوز» الكردي الذي نقل عن مصادر محلية في المنطقة، أن الأهالي عثروا الصباح على جثة الطفلة (إيناس علي الجاسم)، البالغة من العمر ١٠ سنوات، مقتولة ومرمية بين قش القمح في أحد الحقول الزراعية الواقعة في قرية عمرزوباش بين مدينتي عامودا والدرباسية وفي ريف الحسكة الشمالي.

وكالات

التنظيم لم يكترث لها وتابع اعتقالاته التعسفية بحق المدنيين وخصومه

تواصل التظاهرات المطالبة بإسقاط «النصرة» ومتزعمه الجولاني في ريفي حلب وإدلب

على الرغم من استمرار الأهالي في مناطق سيطرته في شمال غرب سورية بمطالباتهم بإسقاطه وإسقاط زعيمه المدعو أبو محمد الجولاني نتيجة سياساته الجرامية بحقهم عبر تظاهراتهم التي انضمت إليها النساء وأصبحت شبه يومية، واصل تنظيم «جبهة النصرة» الإرهابي حملات الاعتقالات التعسفية بحقهم وحق خصومه من دون أي رادع أو الاكتراث لما يحدث من غضب متصاعد في الشارع.

وذكرت مصادر إعلامية معارضة أمس، أن تظاهرات غاضبة انطلقت (مساء الجمعة) في كل من مدينة إعزاز بريف محافظة حلب الشمالي وبلدتي بابكة والسحارة بريف المحافظة الغربي وبلدة ترمانين بريف إدلب الشمالي عند الحدود الإدارية بين ريفي حلب وإدلب، ندد المتظاهرون خلالها بممارسات تنظيم «النصرة»، ومتزعمه الجولاني، وطالبوا بإسقاط التنظيم الذي انهوه بتروع الأهالي وانتهاك الحرمات.

وتحولت التظاهرات إلى انتفاضة شعبية شارك فيها نساء ورجال ضد «النصرة» والجولاني وشملت مناطق واسعة في ريفي إدلب وحلب.

على خط موازٍ، انطلقت تظاهرة نسائية غاضبة في مدينة إعزاز، للتنديد بممارسات «النصرة»، ومتزعمها الجولاني، حسب المصادر المعارضة.

جاء ذلك، بينما اعتقل ما يسمى جهاز الأمن العام التابع لتنظيم «النصرة» أول من أمس، عقب صلاة الجمعة، شخصين في قرية البارة بمنطقة جبل الزاوية في ريف إدلب الجنوبي، من دون وجود تهم صريحة بحقهما، حيث جرى اقتيادهما إلى المعبر المراكز الأمنية التابعة للتنظيم، حسب ما ذكرت المصادر المعارضة.

ووفقاً للمصادر، فإن الشابين أحدهما يتبع لما يسمى «حزب التحرير» الإرهابي، وينحدر من قرية أبو مكة بريف المعرة الشرقي، وتعتبر حادثة اعتقاله الثالثة من نوعها من «أمنية» التنظيم.

والأربعاء الماضي ذكرت تلك المصادر أن متظاهرين في بلدة أطمة بريف إدلب طردوا مسلحين من جهاز الأمن العام التابع لـ«النصرة»، كانوا يستقلون سيارة نوع «فان»، بعد محاولتهم تفريق التظاهرة، في حين حاول بعض المتظاهرين الاعتداء على المسلحين وقاموا بشتمهم أثناء مغادرتهم مكان التظاهرة.

وبالموازاة، اعتقل جهاز الأمن العام التابع لـ«النصرة»، أحد وجهاء مدينة حماة، في مخيم البركة بريف إدلب الشمالي، بتهمة المشاركة في الاحتجاجات المناوئة للتنظيم.

وأشارت المصادر إلى أن ذلك جاء بعد نصب حاجز طيار في مدخل المخيم، بينما فرّ 3 أشخاص من المطلوبين لدى أمنية «النصرة» إلى جهة مجهولة من دون التمكن من اعتقالهم.

وكالات

ابتزت ذوي ٤ معتقلين في رأس العين لدفع ٥ آلاف دولار لقاء إطلاق سراحهم

فصائل أنقرة تفرض غرامات بالليرة التركية على سوريين حاولوا الدخول إلى تركيا

الميليشيات الموالية للاحتلال التركي فرضت إتاوات مالية على مجموعة من السوريين كـ«غرامة» بعد اعتداء حرس الحدود التركي عليهم (عن الانترنت)

في إطار مواصلة انتهاكاتها بحق المدنيين، فرضت الميليشيات المسلحة الموالية للاحتلال التركي في مناطق سيطرتها في شمال غرب سورية أتاوات مالية على مجموعة من السوريين كـ«غرامة»، بعد أن اعتدى عليهم حرس الحدود التركي «الجندرما» بالضرب المبرح لمحاولتهم اجتياز الحدود السورية – التركية، وذلك تزامناً مع مواصلتها اعتقال ٤ مدنيين ليوم الثامن على التوالي، في مناطق سيطرتها بريف الحسكة لمحاولتهم الدخول إلى الأراضي التركية بغية الضغط على ذويهم لدفع فدية مالية مقدارها٥ آلاف دولار أميركي لقاء إطلاق سراحهم.

وكالة «نورث برس» الكردية نقلت عن مصادر محلية أمس أن «الجندرما»، اعتدت مساء الجمعة، على مجموعة من السوريين خلال محاولتهم اجتياز الحدود السورية التركية بريف مدينة عفرين المحتلة بريف حلب الشمالي الغربي.

وقالت المصادر محلية: إن «عناصر الجندرما اعتدوا على نحو ٢٥ شخصاً بينهم أطفال ونساء، بعد أن ألقت القبض عليهم أثناء محاولتهم اجتياز الحدود السورية – التركية بالقرب من قرية نسرية غرب بلدة جنديرس بريف عفرين».

وأضافت: إن «الجندرما» التركية، اعتدت على كامل المجموعة بالضرب المبرح مستخدمة بواري حديدية مما تسبب برضوض لدى العديد من الشبان، كما قامت باحتجاز المجموعة لساعات وثم سلمتهم لما تسمى «الشرطة العسكرية» التابعة لميليشيا «الجيش الوطني» الموالية للاحتلال التركي.

وأشارت المصادر، إلى أن «الشرطة العسكرية» فرضت ٢٥٠ ليرة تركية كـ«غرامة» مالية على كل شخص من أفراد المجموعة مقابل الإفراج عنهم، مع إجبارهم على توقيع تعهدات بعدم محاولة الدخول إلى تركيا مجدداً.

جاء ذلك، في حين أقدم مسلحو دورية تابعة لميليشيا «فرقة السلطان مراد» الموالية للاحتلال التركي خلال الأيام القليلة الماضية على اعتقال مواطن من أهالي مدينة دير بدمشق في أثناء محاولته الدخول إلى الأراضي التركية عبر طريق التهريب، وذلك بتهمة التعامل مع الدولة السورية، وذلك حسبما ذكرت مصادر إعلامية معارضة أمس.

وإلى شمال شرق البلاد، واصل مسلحو ميليشيا «أحرار الشرقية» التابعة لميليشيا «الجيش الوطني»، اعتقال ٤ مدنيين ليوم الثامن على التوالي، على خلفية توقيفهم في منطقة رأس العين المحتلة بريف الحسكة الشمالي، أثناء محاولتهم اجتياز منطقة المبروكة عبر طرق التهريب، فادمين من مناطق ما تسمى «الإدارة الذاتية» الكردية التي تهيمن عليها ميليشيات «قوات سورية الديمقراطية- قسد»، بقصد الدخول إلى الأراضي التركية، حسبما ذكرت وكالة أنباء أسما أمس.

ووفقاً للوكالة، طالب مسلحو الميليشيا ذوي المعتقلين بدفع فدية مالية مقدارها ٥ آلاف دولار أميركي لقاء إطلاق سراحهم، في حين لا يزال مصير ٧ مدنيين آخرين من ريف الحسكة مجهولاً منذ ٨ أيام، بعد عبورهم منطقة رأس العين عبر طرق التهريب، بقصد الهجرة إلى الخارج، بحثاً عن ملاذ آمن.

ويأتي ذلك في ظل استمرار تجاوزات وانتهاكات الميليشيات الموالية للاحتلال التركي بحق المدنيين، بهدف الضغط على ذويهم والحصول على فدى مالية.

وبتاريخ ١٨ حزيران الماضي، اعتقلت «الشرطة العسكرية» الموالية للاحتلال التركي، ٧ أشخاص وهم ٦ سيدات ومواطن، أثناء عبورهم الحدود التركية السورية، عبر طرق التهريب في مدينة رأس العين، بقصد الهجرة إلى أوروبا بالبحثين عن ملاذ آمن.

ووفقاً للمعلومات، فإن السيدات لـ ينحدرن من محافظة حمص، في حين ينحدر المواطن من ريف الدرباسية في الحسكة، حيث دخلوا مسلحي ميليشيا «أحرار الشرقية» الذين يشرفون على عمليات التهريب بشكل مباشر، وبالتنقل مع مسلحي «الشرطة العسكرية» يتفقدون حملة اعتقالات ضد باحثين عن ملاذ آمن، بهدف الحصول على فدى مالية.

وكالات

موسكو أوضحت أن اللقاء تناول تقديم مساعدة شاملة وواسعة النطاق لجميع السوريين

بيدرسون: ناقشت مع لافروف تدعيم العملية السياسية في سورية

من لقاء وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف مع مبعوث الأمين العام الخاص للأمم المتحدة إلى سورية غير بيدرسون (أ ف ب)

بحث مبعوث الأمين العام الخاص للأمم المتحدة إلى سورية غير بيدرسون مع وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف في موسكو سبل تدعيم العملية السياسية في سورية.

وفي تغريدة له على «تويتر» قال بيدرسون: إنه «ناقش مع لافروف سبل تدعيم الدفعة الدستورية، وعبر مفوريين من مجلس الأمن ٢٢٥٤، آخذاً في الاعتبار التطورات الدولية الإقليمية الأخيرة»، مشيراً إلى «ضرورة استئناف عمل اللجنة الدستورية في أقرب وقت»، وذلك وفق ما ذكرت مواقع محلية.

وذكرت وزارة الخارجية الروسية في بيان نشرته على موقعها الرسمي أول أمس، وفق ما ذكرت وكالة «سانا»، أن الجانبين ناقشا خلال اللقاء «الوضع المستجد في سورية وما حولها بما في ذلك الوضع على الأرض ومهمة تقديم مساعدة شاملة وواسعة النطاق لجميع السوريين وخاصة على خلفية التغلب على العواقب الناتجة عن زلزال ٦ شباط الماضي والجهود المبذولة لحل الأزمة فيها».

وأكد بيان الخارجية الروسية أهمية الاحترام الصارم لسيادة واستقلال ووحدة وسلامة أراضي الجمهورية العربية السورية، والامتثال للمبادئ التوجيهية للمساعدة الإنسانية المنصوص عليها في القرارات الرئيسية لمجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة بما في ذلك قرارا مجلس الأمن الدولي رقم ٢٢٥٤ و٢٦٧٢ بشأن تمديد إدخال المساعدات عبر الحدود.

وينتهي في تموز المقبل التفويض بإدخال المساعدات عبر باب الهوى المعبر الحدودي ما لم يجدده مجلس الأمن، الذي وافق بالإجماع في العاشر من كانون الثاني الماضي، على تمديد آلية إيصال المساعدات الإنسانية لـ أشهر.

وأشار البيان إلى أنه تم بحث آخر التطورات في منطقة الشرق الأوسط المتعلقة بعودة سورية إلى جامعة الدول العربية وقضايا العملية السياسية بقيادة وتنفيذ السوريين أنفسهم بدعم من الأمم المتحدة على النحو المنصوص عليه في قرار مجلس الأمن رقم ٢٢٥٤.

وقال بيان: «نسعى لتعزيز مقومات الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، وتحقيق العودة الآمنة والكريمة للمواطنين السوريين الذين اضطرتهم ممارسات الإرهاب إلى النزوح عن أماكن معيشتهم، لافتاً إلى أن سورية تعمل على مجموعة من الخطط والبرامج على المستوى الكلي والقطاعي، بما يشكل الأرضية الصلبة لاستعادة مسارات التنمية بمشاركة فاعلة ومنتجة من جميع السوريين، وفي بيئة عمل لائقة ومحفزة توفر فرص عمل كريمة للجميع، وتعزز المشاركة الشاملة لهم في تنمية وإعمار وطنهم، وبما يسهم في تحفيز دورة الإنتاج وتنشيط سوق العمل.

أكدت خلال مشاركتها في مؤتمر «العمل الدولية» أن سوق العمل تأثر نتيجة الحرب الإرهابية

سورية: الإجراءات القسرية انتهاك للمواثيق الدولية وهدفها تعطيل التعافي وإعادة الإعمار

أكدت سورية ضرورة بذل الجهود اللازمة لترجمة توصيات تقرير منظمة العمل الدولية، حول أوضاع العمال في الأراضي العربية المحتلة والجولان العربي السوري المحتل بشكل عملي على أرض الواقع، ما يوفر الحماية والضمان لحقوقهم.

وخلال أعمال الدورة الـ١١١ لمؤتمر منظمة العمل الدولية المنعقد في جنيف مساء أمس أشار معاون وزير الشؤون الاجتماعية والعمل محمد فراس نبهان في كلمة سورية، إلى أن كيان الاحتلال الإسرائيلي يمارس الإرهاب الممنهج في الجولان العربي السوري المحتل، عبر ممارسات وإجراءات تعسفية وعنصرية وتدابير تمييزية بحق العمال السوريين فيه، إضافة إلى جرائمهم من الاستفادة من ملكياتهم الزراعية ومصادر المياه وتقويض الفرص لإقامة أي نشاط اقتصادي فيه، وذلك وفق ما نقلت وكالة «سانا».

وشدد نبهان على أن الشعب السوري ورغم الحصار الاقتصادي الجائر المفروض عليه، يواصل حربه لاستعادة الأمن والاستقرار ومعالجة الآثار السلبية للحرب الإرهابية التي تعرض لها، وإعادة البنى التحتية الاقتصادية والاجتماعية والموارد البشرية وسوق العمل، إضافة إلى مواجهة آثار الزلزال المدمر الذي ضرب البلاد، والعمل على تحقيق أهداف التنمية المستدامة عبر تعزيز التعاون والعمل المشترك مع جميع الجهات المعنية في هذه المجالات لتحقيق التنمية والرفاه لجميع الشعوب.

وقال نبهان: «نسعى لتعزيز مقومات الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، وتحقيق العودة الآمنة والكريمة للمواطنين السوريين الذين اضطرتهم ممارسات الإرهاب إلى النزوح عن أماكن معيشتهم، لافتاً إلى أن سورية تعمل على مجموعة من الخطط والبرامج على المستوى الكلي والقطاعي، بما يشكل الأرضية الصلبة لاستعادة مسارات التنمية بيئياً، فيما أقره المدير العام للمنظمة تقريراً خاصاً بالعمال العرب الذين يعانون من اعتداءات الاحتلال الإسرائيلي في فلسطين والجولان السوري المحتل ومزارع شبعا اللبنانية.

وأوضح نبهان أن سوق العمل في سورية تأثر نتيجة الحرب الإرهابية التي تعرضت لها، إضافة إلى فرض إجراءات اقتصادية قسرية أحادية الجانب في انتهاك صارخ لجميع المواثيق الدولية والحقوقية، وفي محاولة لتعطيل الجهود الوطنية السورية لتحقيق التعافي وإعادة الإعمار.

وشدد نبهان على ضرورة تحقيق جدول أعمال المؤتمر، وخاصة في المواضيع المتعلقة بقضايا الحماية الاجتماعية، والانتقال العادل من الاقتصادات ومجتمعات مستدامة وبيئياً للجميع، وتعزيز الحوار الاجتماعي.

وأضاف معاون وزير الشؤون الاجتماعية والعمل: إن استئناف برامج التعاون بين المنظمة وسورية، وإعادة تفعيل مكتبها في دمشق يعد انطلاقة إيجابية نحو تفعيل مسارات التعاون المشتركة، وخاصة في ظل الظروف الراهنة التي يعاني منها الشعب السوري في عدد من الدول التي يعملون بها.

وانطلق المؤتمر في الخامس من حزيران الجاري ويستمر حتى الـ ١٦ منه بمشاركة سورية ممثلة بفريق الحكومات الدوليين الدائم لسورية لدى مكتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف السفير حيدر علي أحمد، وفريق العمال رئيس الاتحاد العام لنقابات العمال جمال القادري، وفريق أرباب العمل رئيس غرفة الصناعة السورية غزوان المصري، إضافة إلى باقي أعضاء الفريق السوري المشارك من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل.

وتضمن جدول أعمال المؤتمر معلومات وتقارير عن تطبيق الاتفاقيات والتوصيات المتعلقة بالتنمية الصناعية، ومناقشة الهدف الاستراتيجي في المثلث بالحماية الاجتماعية وحماية العمال، والانتقال العادل للدول في السياسات الصناعية والتكنولوجيا نحو اقتصادات ومجتمعات استدامة بيئياً، فيما أقره المدير العام للمنظمة تقريراً خاصاً بالعمال العرب الذين يعانون من اعتداءات الاحتلال الإسرائيلي في فلسطين وخصوصاً في الحالة السورية.

وقرارات «أوبيك +» مازلت حاضرة.

قولاً واحداً

مازن جبور

عصي واشنطن في عجلات التقارب العربي – السوري

في مسعى أميركي لوضع العصي في عجلات التقارب السوري – العربي بقيادة سعودية، حط وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن في المملكة العربية السعودية، والتقى ولي العهد محمد بن سلمان، ومن ثم انعقد الاجتماع الوزاري المشترك للشراكة الاستراتيجية بين دول مجلس التعاون الخليجي والولايات المتحدة، والذي خرج ببيان كان ملف سورية الحاضر الأبرز فيه.

يؤكد ما جاء في البيان، أن مجلس التعاون الخليجي ما يزال في علاقة تبعية مع الولايات المتحدة الأميركية، وأن التغريد السعودي خارج السرب الأميركي، ليس كافياً بعد لانخراط عربي جاد مع ما دعا إليه الرئيس بشار الأسد في القمة العربية بجدة، لضرورة اتفاق عربي على حل القضايا العربية المشتركة من دون تدخلات خارجية.

قد ظهرت هذه اتعقاد القمة العربية في التاسع عشر من الشهر الماضي في مدينة جدة السعودية، مؤشرات على أن التحرك السعودي في منطقة الشرق الأوسط تقابله اشتراطات أميركية، إذ إن الانفتاح العربي على سورية وعودتها لشغل مقعدها في جامعة الدول العربية وحضور قمة جدة، قد يكون قابله طلب أميركي بالسماح بحضور الرئيس الأوكراني فلاديمير زيلينسكي للقمة العربية وإلقائه كلمة في جدول أعمالها.

وفي الوقت الراهن، جاء البيان الخليجي الأميركي على ما يبدو، ليعطي مؤشرات أكثر وضوحاً عن اتفاق أميركي – خليجي، وبالأحرى أميركي – سعودي، حول ترتيبات جديدة في الشرق الأوسط، ويمكن وصفه بأنه اتفاق خطوة بخطوة، فالبيان وضّح الرؤية الأميركية في العلاقة العربية – السورية، إذ جاء التأكيد على الالتزام بوحدة وسيادة سورية مشروطاً بحل سياسي على الطريقة الأميركية، أي أن يتوافق هذا الحل مع «القانون الدولي الإنساني» ويتماشى مع القرار الدولي ٢٢٥٤، و«القانون الدولي الإنساني، ذريعة واشنطن الحاضرة في كل زمان ومكان للتدخل في الشؤون الداخلية للدول المستقلة ذات السيادة، وتستخدمه واشنطن في الحالة السورية منذ بداية الحرب.

وبما يتعارض وتأكيد الالتزام بوحدة وسيادة واستقرار سورية، أكد الوزراء في البيان المشترك دعمهم لقوات الاحتلال الأميركية وقوات ما يسمى «التحالف الدولي» غير الشرعية على الأرض السورية، بذريعة أن جهودها منصبة على هزيمة تنظيم داعش الإرهابي، التنظيم الذي أعلنت واشنطن هزيمته منذ سنوات عدة!

وبما يؤكد جدية ما تناقلته وسائل إعلام أميركية عن اجتماع سوري روسي إيراني، بحث في تفعيل المقاومة الشعبية ضد الاحتلال الأميركي وقوات التحالف الدولي في شمال شرق سورية، كسبيل لإخراجها من سورية، أدان وزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي ووزير الخارجية الأميركي بشكل استباقي «جميع الأعمال التي تهدد سلامة وأمن هذه القوات»، والإدانة السابقة تبين مدى القلق الأميركي من هكذا خطوة، على اعتبار أن إعادة الجنود الأميركيين والغربيين في التواجد إلى بلدانهم، سياسة ناجحة مع احتمال لا يعرف إلا لغة المقاومة.

عَلَك شدد الجانبان على تهيئة الظروف لعودة آمنة وكريمة وطوعية للاجئين والنازحين، لكن من دون أن يأتوا على ذكر العقوبات الاقتصادية أحادية الجانب التي تمنع الدولة السورية من إعادة بناء البنية التحتية التي دُمرت بسبب الحرب، وما تزال مدينة الرقة السورية خير شاهد على سياسة الاحتلال الأميركي والتحالف الدولي في تدمير المدينة عن بكرة أبيها، فإلى أين يعود أهلها وعقوبات واشنطن والغرب والعرب تكبل الأيدي السورية عن إعادة البناء؟

بالإضافة إلى كل ما سبق، تبقى هناك حلقة مفقودة في الحراك السعودي قليلاً خارج السياق الذي ترغب به الولايات المتحدة الأميركية، والمقصود بالحراك السعودي هنا، المصالحة مع إيران والتقارب مع سورية، والضغط لإعادة دمشق لشغل مقعدها في جامعة الدول العربية، ويذكرنا هذا الحراك السعودي، بالحراك الذي قامت به الإمارات العربية المتحدة اتجاه سورية منذ ما يقرب من الستتين، إذ إن تحركات أبو ظبي اتجاه دمشق جاءت بالتوافق مع تطبيعها مع كيان العدو الإسرائيلي، وما يترك الأمر للخيال حول الخطوة التي ترغب واشنطن أن تخطوها الرياض، مقابل السماح لها بالمضي قدماً خطوة إلى الأمام نحو دمشق وطهران، مع أن الأسابيع والأشهر الأخيرة أثبتت أن الرغبات الأميركية أمر يمكن تجاوزه عندما تتعارض مع المصالح الوطنية وخصوصاً في الحالة السورية.

تجاهلت تعاون دمشق وفتحها لمعابر إضافية

لندن تدعو مجلس الأمن تمديد قرار إدخال المساعدات عبر الحدود ١٢ شهراً

المبعوثة البريطانية إلى سورية دعت إلى تمديد قرار إدخال المساعدات الإنسانية إلى شمال غرب سورية عبر معبر باب الهوى ١٢ شهراً (عن الانترنت – أرشيف)

| الوطن- وكالات

دعت ما تسمى المبعوثة البريطانية إلى سورية إلى تمديد قرار إدخال المساعدات الإنسانية إلى شمال غرب سورية عبر معبر باب الهوى ١٢ شهراً، على حين وجدت «المعارضات» السورية من مسألة إيصال المساعدات الإنسانية وسيلة للضغط الانتباه إليها، بعدما غابت عن كل المناطق في سورية، بما فيها المناطق التي تخضع لسيطرة الجماعات الإرهابية المسلحة.

وحينها أشار غريفيث إلى الاستجابة السريعة للحكومة السورية في أعمال الإنقاذ والإغاثة، ليعلن بعد ذلك الأمين العام للمنظمة الدولية أنطونيو غوتيريش موافقة الرئيس الأسد على فتح معابر حدودية إضافية إضافة إلى معبر باب الهوى بريف إدلب والذي تسيطر عليه فصائل أنقرة هما باب السلامة والراعي شمال حلب.

على خطٍ موازٍ، نشرت ما تسمى المبعوثة البريطانية الخاصة لـ«سوريا» أمس فيديو مصوراً على «تويتر» من معبر باب الهوى الحدودي بين سورية وتركيا دعت فيه مجلس الأمن الدولي إلى تمديد قرار إدخال المساعدات المسلحة، حيث استقبل الرئيس بشار الأسد في شباط الماضي بعد الزلزال الذي ضرب شمال غرب البلاد في السادس من الشهر ذاته وكيل الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ مارتن غريفيث، وأكد ضرورة إدخال المساعدات العاجلة إلى كل المناطق في سورية، بما فيها المناطق التي تخضع للاحتلال وسيطرة الجماعات الإرهابية المسلحة.

وتستخدم الأمم المتحدة منذ عام ٢٠١٤ معبر باب الهوى الحدودي بتفويض من مجلس الأمن الدولي كل ستة أشهر، وكان آخرها موافقة أعضاء المجلس بالإجماع في العاشر من كانون الثاني الماضي، على تمديد آلية إيصال المساعدات الإنسانية لـ أشهر، لتوصيل المساعدات إلى المحتاجين في الشمال السوري.

ومن المقرر أن ينتهي التفويض بإدخال المساعدات عبر معبر باب الهوى الحدودي في تموز المقبل ما لم يجدده مجلس الأمن.

الأمم المتحدة: دَخُل ٨٨ بالمئة من اللاجئين السوريين في ٤ دول عربية لا يلبي الاحتياجات الأساسية

أظهرت دراسة مسحية نفذتها الأمم المتحدة ونُشرت مؤخراً، أن دَخُل ٨٨ بالمئة من عائلات اللاجئين السوريين في أربع دول عربية لا يكفي لتلبية الاحتياجات الأساسية، في ظل معاناة الأغلبية العظمى من اللاجئين السوريين من حالة «بائقة الصعوبة».

وحسب قناة «المملكة» التلفزيونية الأردنية فإن الدراسة المنفذة من المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين «UNHCR» في مصر ولبنان والأردن والعراق بين كانون الثاني وشباط ٢٠٢٣، ذكرت أن ١١ من اللاجئين السوريين الذين شملهم الاستطلاع ينوون العودة إلى سورية في الأشهر الاثني عشر المقبلة.

وشارك في دراسة «تصورات اللاجئين السوريين ونياتهم بشأن العودة إلى سورية» الصادرة مؤخراً وهي الثامنة من نوعها ٢٩٨٤ لاجئاً.

وأظهرت الدراسة أن ٧١ بالمئة من اللاجئين المستجيبين للاستطلاع يواجهون وعائلاتهم تحديات في البلد المضيف خلال الحياة اليومية، كما أفاد ٨٨ بالمئة من المستجيبين أن دخلهم غير كاف لهم ولعائلاتهم لتلبية الاحتياجات الأساسية.

وفي مصر، كان الغذاء هو الاحتياج الأساسي الأكثر ذكراً والذي يكافح اللاجئون لتحمله، في حين في الأردن تحدث اللاجئون عن السكن والسلع الأساسية على أنها معاناة كبيرة.

وفي لبنان، أفاد اللاجئون أنهم يواجهون صعوبات متساوية في السكن والغذاء، وفي العراق أشار اللاجئون إلى أنهم يكافحون لتأمين السكن والسلع الأساسية والغذاء.

وأشارت المفوضية إلى تأثر المنطقة بالحرب في أوكرانيا وعواقبها الاقتصادية خلال العام الماضي، مثل ارتفاع تكلفة الاحتياجات المنزلية الأساسية.

وقال المستجيبون للدراسة: إنهم كافحوا لتغطية التكاليف المتعلقة بالسكن والغذاء والسلع الأساسية (مثل الملابس ومستلزمات النظافة والحد الأدنى من الأثاث) والخدمات البلدية والأدوية.

والثلاثاء الماضي قال وزير الخارجية الأردني، أيمن الصفدي، خلال مؤتمر صحفي في بودابست مع وزير الخارجية والتجارة الهنغاري بيتر سيارتو: إن بلاده هي أكبر دولة مستضيفة للاجئين نسبة إلى عدد السكان في العالم، مبيناً أن عمان تئمن الدعم الذي تتلقاه لكن لا بد أيضاً من الإشارة لحقيقة أن الدعم يتراجع، ليس فقط على اللاجئين بل على المجتمعات المضيفة.

وقال الصفدي: إن «الأردن وصل إلى الحد الأقصى من قدرته على تحمل اللجوء، وقام بكل ما يستطيع من أجل أن يحصل اللاجئون على متطلبات العيش الكريم».

على حين